



## العودة إلى الأجندة

### بيان التحالف الدولي للموئل بمناسبة استعراض تنفيذ برنامج الأجندة الحضرية الجديدة +5 (NUA)

مع استعراض السنوات الخمس المتأخر والمعني بتنفيذ أجندة الأمم المتحدة الحضرية الجديدة، وهي الأجندة العالمية الثالثة للموئل منذ عام 1976، يشارك التحالف الدولي للموئل هذه الذكرى السنوية من خلال الاحتفال بمرور 45 عاما من مرافقته للسياسات العالمية المتعاقبة للمستوطنات البشرية ومساهمته فيها. كما نرحب أيضا بالتقرير الأخير الذي يصدره كل أربع سنوات الأمين العام للأمم المتحدة، والذي يحتوي على ذخيرة غنية من الجهود العالمية التي تبذلها الدول ودوائرها الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص في إطار المواضيع التشغيلية الرئيسية للأجندة الحضرية الجديدة: السياسات الحضرية، والحوكمة الحضرية، والتخطيط الحضري، والتمويل والتكنولوجيا الخاصين بالبلديات.<sup>1</sup>

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق لأنه برغم صعوبة إجراء تقييم شامل، فمن الواضح أن العديد من البلدان لا تزال تفتقر إلى الوعي بالأجندة الحضرية الجديدة وكيفية تنفيذها، أو كيف قد يساعد هذا في التعجيل بإنجاز أهداف التنمية المستدامة وغير ذلك من أطر السياسات.<sup>2</sup> وبما أن 25 بلدا فقط قدمت تقارير مرحلية بشأن تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة حتى الآن،<sup>3</sup> لن يكون إجراء استعراضا شاملا لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة ممكنا في الوقت الحالي. ويخلص التقرير الذي يصدر كل أربع سنوات إلى أن "تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة ورصدها يظل إلى حد كبير غير مكتمل".<sup>4</sup>

ومن منظور أجندات الموئل على مدى الخمس وأربعين عاما السابقة، نشعر بالاستياء إزاء افتقار الأجندة الحضرية الجديدة إلى الاهتمام اللازم، وخاصة بعد أن كرسنا كل هذا الوقت والجهد وغيرهما من الموارد نحو تبني هذه الأجندة. غير أن هذا يتبع نمطا لم يقبل فيه موئل الأمم المتحدة بأي تقارير تقييمية لجدول أعمال الموئل الثاني المهمل في عملية الموئل الثالث، أو أي إشارة إلى الالتزامات السابقة للموئل الثاني منذ عام 1996. وهذه المرة، كما كان الحال بالنسبة للتقارير المتعاقبة حول تنفيذ جدول أعمال الموئل المقدم إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>5</sup> لا يشير هذا التقرير الذي يقدم كل أربع سنوات إلى أي تعهدات منصوص عليها في السياسة العالمية للمستوطنات البشرية لعام 2016. ونحن قلقون أيضا من أن تؤدي هذه المعاملة مرة أخرى إلى أن يلقي محتوى الأجندة الحضرية الجديدة نفس القدر من عدم الاهتمام والسيان الذي لحق بسابقيه.

#### الالتزامات والتعهدات

تشير الأجندة الحضرية الجديدة إشارة عابرة إلى التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان، بشكل عام،<sup>6</sup> تجاه حقوق اللاجئين و"دعم الأعمال التدريجي للحق في السكن اللائق للجميع باعتباره عنصرا من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق"<sup>8</sup> على وجه الخصوص. غير أن تقرير السنوات الأربع لا يعكس تنفيذ هذه الالتزامات السابقة والدائمة والملزمة. وذلك على الرغم من الإطار الشامل لميثاق الأمم المتحدة والمدخلات ذات الصلة لأصحاب المصلحة بورشة العمل التحضيرية لتقرير السنوات الأربع، بما في ذلك عيادة حقوق الإنسان التابعة لها.<sup>9</sup>

هذه الصيغة الخاصة بالأجندة الحضرية الجديدة للالتزامات والتعهدات من جانب الدول وأجهزتها هي معيار وضع قواعد الأمم المتحدة، ولا يزال جميع أصحاب المصلحة بحاجة إلى فهم وتنفيذ احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في سياق المدن والمستوطنات البشرية باعتبارها جزء لا يتجزأ من الأجندة الحضرية الجديدة. إن إعمال حقوق الإنسان - من بين الركائز الثلاث الهادفة للأمم المتحدة، والتي تفوض كافة الهيئات والهيئات التابعة لميثاق الأمم المتحدة - هو مفتاح الحفاظ على حياة جميع البشر بكرامة من خلال تقرير المصير؛ وعدم التمييز؛ والمساواة بين الجنسين؛ وسيادة القانون؛ والإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والحد الأقصى من الموارد المتاحة؛ والتعاون الدولي.<sup>10</sup> وهذا الأساس الذي يجمع بين إعمال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، هو موضوع فجوة يتعين مملأها عند تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة ورصده وتقييمه.

وعلى نحو غير مفسر، فإن التقرير الحالي المعني بتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة لا يتطرق إلى تعهدات الأجندة بتحقيق التنمية الحضرية المستدامة ومعالجة الأمولة المتزايدة للإسكان والسلع والخدمات الرئيسية عن طريق ضمان الوظائف الاجتماعية والبيئية للأرض والمدينة<sup>11</sup> ودعم الإنتاج الاجتماعي للإسكان والموئل،<sup>12</sup> في الوقت الذي يتجاهل فيه التزام الأجندة المعاد تأكيده بالإعمال الكامل والتدريجي للحق الإنساني في السكن الملائم.<sup>13</sup> فضلا عن ذلك، فإن الأجندة تعد أيضا بتعزيز الدول ودعمها للاقتصاد الاجتماعي واقتصاد التضامن، بالعمل في كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.<sup>14</sup> وأخيرا، لا تقر أي من المبادئ التوجيهية لموئل الأمم المتحدة الخاصة بالتقارير الوطنية بشأن تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة<sup>15</sup>، (التقرير الربعي الحالي أو إطار الرصد الحضري العالمي الجديد على مستوى النظام)<sup>16</sup> يعترف باتساق بالحاجة إلى وقف الإخلاء القسرية، على الرغم من التزام الأجندة الحضرية الجديدة بمنعها (تمشيا مع الحظر الملزم لممارستها بموجب القانون الدولي)، علاوة على التزام الدول بموجب المعاهدة بتقديم التقارير الدورية عن مثل هذه الحالات وتأثيراتها<sup>17</sup>، والتعهدات المتجددة بوقف الإخلاء أثناء تفشي الكوفيد-19.<sup>18</sup> (بيد أن إطار الرصد الحضري العالمي على مستوى النظام يتضمن المعايير القانونية للسكن الملائم). (بيد أن هذا الإطار يتضمن المعايير القانونية للإسكان الملائم).

وفي حين يغفل تقرير التنفيذ الإشارة إلى تعهدات الأجندة الحضرية الجديدة، إلا أنه يعتمد بشكل عشوائي على تعهدات معينة كمواضيع للإبلاغ عن مبادرات التنمية الحضرية. ودون الإشارة إلى التعهدات المقابلة والمتعلقة بالأجندة الحضرية الجديدة، يسلم التقرير بالدور الأساسي الذي تؤديه الحكومات المحلية في تنفيذها<sup>19</sup>، وبدون الجهود المبذولة لتحقيق اللامركزية<sup>20</sup> وجمع البيانات،<sup>21</sup> بما في ذلك عمليات جمع البيانات التي تقومها المجتمعات المحلية والتي يقوم بها المواطنون<sup>22</sup> على سبيل المثال.

يستشهد التقرير أيضا بالعديد من مشاريع "المدن الذكية"،<sup>23</sup> مع الحكومات الوطنية التي توجه تنمية "المدينة الذكية" بما يتجاوز المفهوم التكنولوجي إلى "نهج يتضمن مبادئ الإدماج وحقوق الإنسان والاستدامة البيئية". التأكيد المثير للجدل لا زال يتعين إثباته.<sup>25</sup>

ويلزم إشراك مختلف الدوائر والأوساط المعنية لدعم تنفيذ الأجنحة الحضرية الجديدة، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة رقم 71/235،<sup>24</sup> من أجل تعزيز العمل التعاوني بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.<sup>22</sup> وقد لاحظ تقرير السنوات الأربع الصادر في عام 2018 أن "التفاعلات الإيجابية المهمة تتحقق عندما يتم تبني حوكمة وشراكات متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة".<sup>28</sup> وقد وعد التقرير بأن تقرير عام 2022 "سوف يتضمن أيضا مدخلات طوعية من الدول الأعضاء ومساهمات من منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والشركاء وأصحاب المصلحة، باستخدام منصات المشاركة المقترحة في التقرير الحالي".<sup>29</sup> ويذكر تقرير عام 2018 كذلك أن "الأجنحة الحضرية الجديدة تتطلب أن يكون الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذها بقيادة البلدان، وأن يحدد عملية شاملة تدمج الإجراءات التي تتخذها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، مكملة عمل الحكومات الوطنية، بما في ذلك جمع البيانات والمعلومات واستخدامها في صياغة السياسات".<sup>30</sup> وعلى سبيل المثال، "تعمل المنصات المستقلة وشبكات أصحاب المصلحة، مثل المنصة العالمية للحق في المدينة والجمعية العامة للشركاء، على تعزيز المراقبة ورفع التقارير من أسفل إلى أعلى بشأن الأجنحة والأهداف".<sup>31</sup> ويوصي التقرير بأن "تعمل منظومة الأمم المتحدة على تعزيز المنصات القائمة لأصحاب المصالح المتعددين والتي تعمل على تيسير المشاركة والانخراط على كافة المستويات، ودعم الدول الأعضاء في إعداد التقارير حول الأجنحة والأهداف".<sup>32</sup>

ومع التقدير الكامل لهذه المبادئ النظرية والإرادة والاستعداد للمشاركة بخبرتهم المتنوعة عميقة الجذور، لا يزال التحالف الدولي للموئل وشركاؤه يتطلعون إلى وفاء موئل الأمم المتحدة بالوعد الذي قطعه منذ عام 2019 بتيسير إنشاء آلية ذاتية التنظيم لمشاركة أصحاب المصلحة.<sup>33</sup> بيد أن الإرادة السياسية والمؤسسية تبدو غير متوفرة على جميع المستويات للوفاء بهذا التعهد المبني.

### إعادة تأكيد تعهدات ومساهمات التحالف الدولي للموئل

وبالتأمل في النتائج التي توصل إليها التقرير الجديد الذي يصدر كل أربع سنوات والخبرة المكتسبة في التفاوض بشأن الأجنحة الحضرية الجديدة ورصدها، نلتزم بالمساهمة في إحراز المزيد من التقدم في المجالات التالية المتعلقة بالالتزام بتنفيذ الأجنحة:

- زيادة العلم بوجود الأجنحة الحضرية الجديدة داخل دوائرنا كمكمل أكثر تحديدا للالتزامات القانونية والتعهدات السياسية الأخرى لدولنا وأجهزتها، بما في ذلك الحكومات والسلطات المحلية؛
- سد الثغرات المعيارية والتشغيلية في رفع التقارير بشأن تنفيذ الأجنحة الحضرية الجديدة ورصدها وإعداد التقارير التقييمية الخاصة بها، ولا سيما فيما يتعلق بإظهار ورفع الوعي بالصلات بين التعهدات المحددة للأجنحة الحضرية الجديدة وما يقابلها من التزامات سابقة دائمة وملزمة في مجال حقوق الإنسان؛
- العمل مع موئل الأمم المتحدة على تطوير والسعي للحصول على التمويل طويل الأجل والمتوقع، والقدرة المؤسسية، والإرادة السياسية المعلنة من أجل تنفيذ ورصد الأجنحة الحضرية الجديدة، والآلية ذاتية التنظيم الخاصة بمشاركة أصحاب المصلحة والتي طال انتظارها ولا تزال هناك حاجة إليها، وذلك بالتعاون مع جمعية موئل الأمم المتحدة وفروعها؛
- دعم الأولويات والاحتياجات والخبرات التي يعرب عنها المواطنون والمجتمعات المحلية، ولا سيما النساء، والأشخاص والمجتمعات المحلية الفقيرة، وكبار السن، والشعوب الأصلية، والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب والأقليات والفئات المهمشة الأخرى، فضلا عن المنظمات التي تدعمهم.

### يدعو التحالف الدولي للموئل إلى ما يلي:

- العمل من أجل اتباع نهج كلي في تنفيذ الأجنحة الحضرية الجديدة، مع إعطاء الأولوية لتعهداتها الأكثر تقدمية، بما في ذلك التعهدات المذكورة أعلاه، ولكنها لا تزال مغلقة من أدوات وممارسات الرصد والإبلاغ حتى الآن؛
- وعلى وجه الخصوص، تحقيق الوظيفة الاجتماعية للممتلكات والاراضي والمستوطنات البشرية عن طريق تعزيز المصالح الاجتماعية والثقافية والبيئية الجماعية مقابل السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة ومصالح الشركات التي يحررها السوق؛
- تعزيز ودعم الإنتاج الاجتماعي للإسكان والموئل، كما تعهدت الدول بالقيام به في الأجنحة الحضرية الجديدة؛
- كفالة تفعيل مبادئ وممارسات اقتصاد التضامن القائمة على المشاركة والإنصاف بوصفها من وظائف تنفيذ الأجنحة الحضرية الجديدة؛
- تفعيل الإدارة الديمقراطية للمدن والأقاليم، وضمان ممارسة جميع سكان المستوطنات البشرية لحقهم الإنساني في المشاركة الفعالة في العمليات السياسية والإثنية المحلية وعمليات إدارة المدن؛
- إنفاذ الحظر المفروض على عمليات الإخلاء القسري والجبر الكامل لهذه الانتهاكات الجسيمة<sup>34</sup> وفقا للقانون الدولي<sup>35</sup>؛
- الجهات المسؤولة، بما في ذلك الدول وأجهزتها والأطراف المسؤولة الأخرى، أن تقوم بتعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المتصلة بالموئل، سواء في أوقات السلم أو في أوضاع الصراع والاحتلال والحرب؛
- توفير الفجوة الرقمية التي تفصل الشمال والجنوب، والطبقات الاجتماعية-الاقتصادية داخل الدول؛
- تنفيذ اللامركزية الحقيقية بالقدرة والموارد اللازمة في المجال المحلي لضمان قدرة الحكومات والسلطات المحلية على اتخاذ القرارات الفعالة لإعمال حقوق الإنسان للسكان في سياق المستوطنات البشرية.

نويفا يورك، 27 أبريل 2022

## الحواشي

1. تعرف على أنها "دوافع" الأجنحة الحضرية الجديدة. راجع التقدم المحرز في تنفيذ الأجنحة الحضرية الجديدة، تقرير الأمين العام، 7، 10، A/76/639-E/2022/10، آذار/مارس 2022، الفقرة 65، <https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=E/2022/10&Lang=E>.

2. المرجع السابق، الفقرة 89.

3. المرجع السابق، الفقرة 85.

4. المرجع السابق، الفقرة 92.

5. راجع "رصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل بعد عام واحد من مؤتمر الموئل الثاني"، مناقشة الموئل، المجلد 3، الرقم 3 (1997)

<http://www.nzdl.org/cgi-bin/library?e=d-00000-00---off-0cdl--00-0---0-10-0---0-0---0-direct-10---4-----0-0l--11-en-50---20-help---00-0-1-00-0-11-1-0u>

tfz-8-10-0-0-11-10-Outfz-8-10&a=d&cl=1.108&d=HASH2f438488bf2c772338c02.4.fc. هان فان باتن، "رصد جدول أعمال الموئل واستخدام المؤشرات" منتدى

الباحثين المعيّنين بالمستوطنات البشرية (15 آذار/مارس 2000)، <http://www.cerfe.org/public/frhs/00000012.htm>، و(إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي) "تنفيذ

نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)" و(إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي) "التنفيذ المنسق لجدول

أعمال الموئل". ملاحظة: تنفيذ جدول أعمال الموئل: رصد التقدم المحرز في مجال أفضل الممارسات (نبرويي: برنامج أفضل الممارسات والقيادة المحلية التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات

- البشرية (الموئل)، أيلول/سبتمبر 1997 و المراجعة الأولى تشرين الثاني/نوفمبر 1998) يغفل ذكر الحق الإنساني في السكن الملائم، الذي تم تأكيده 61 مرة في جدول أعمال الموئل، ولا يذكر "السكن" مرة واحدة.
6. المرجع السابق، الفقرات 12، 26، و126، و155 و128.
  7. المرجع السابق، الفقرة 28.
  8. الأجنحة الحضريّة الجديدة، A/RES/71/256، الخامس والعشرون من كانون الثاني/يناير 2017، الفقرات 13(أ)، 31 و 105،
  9. عقدها موئل الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، من 22 إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. تم إغفال أي إشارة إلى رفع التقارير بشأن أعمال حقوق الإنسان والأجنحة الحضريّة الجديدة في سياق جانحة كوفيد-19، أو نهج المنصة العالمية للحق في المدينة، أو الإجراءات المحسنة الخاصة بالمدن المتحدة والحكومات المحليّة التي اتخذها رؤساء المدن من أجل الإدماج الاجتماعي والديمقراطية القائمة على المشاركة باستخدام إطار حقوق الإنسان من خلال لجانة للحكم المحلي، أو المبادئ التوجيهية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند بشأن حماية وأمن العمال غير الرسميين والمهاجرين في الهند خلال أوقات مرض كوفيد. انظر التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الحضري الجديد، تقرير الأمين العام الذي يقدم كل أربع سنوات (2018-2022) - اليوم الثاني لورشة الكتابة - جلسات العيادة، مجموعة حقوق الإنسان (جلسة العيادة)، نسخة في الملف.
  10. انظر المواد الثلاث الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) ؛ [https://treaties.un.org/doc/treaties/1976/01/19760103%2009-57%20pm/ch\\_iv\\_03.pdf](https://treaties.un.org/doc/treaties/1976/01/19760103%2009-57%20pm/ch_iv_03.pdf) ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) ؛ [https://treaties.un.org/doc/treaties/1976/03/19760323%2006-17%20am/ch\\_iv\\_04.pdf](https://treaties.un.org/doc/treaties/1976/03/19760323%2006-17%20am/ch_iv_04.pdf)
  11. الأجنحة الحضريّة الجديدة، المرجع السابق ذكره، الفقرات 13 و 69.
  12. المرجع السابق، الفقرات 31 و 46.
  13. المرجع نفسه، الفقرات 13 و 31 و 105.
  14. المرجع السابق، الفقرة 58
  15. موئل الأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن تنفيذ الأجنحة الحضريّة الجديدة (2019) ؛ <https://unhabitat.org/guidelines-for-reporting-on-the-implementation-of-the-new-urban-agenda>.
  16. إطار الرصد الحضري العالمي: دليل الرصد الحضري لأهداف التنمية المستدامة والأجنحة الحضريّة الجديدة وغيرها من الأطر المواضيعية أو المحليّة والوطنية والعالمية ذات الصلة الحضريّة ؛ <https://data.unhabitat.org/pages/urban-monitoring-framework>. انظر أيضا "إطار الرصد الحضري العالمي الذي أقرته اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة"، موئل الأمم المتحدة، 10 مارس/أذار 2022 ، <https://www.urbanagendaplatform.org/news/global-urban-monitoring-framework-endorsed-un-statistical-commission> .
  17. التقدم المحرز في تنفيذ الأجنحة الحضريّة الجديدة، المرجع السابق ذكره، خامسا - الأهمية المتزايدة للمدن والحكومات المحليّة، الفقرات 71-77.
  18. المرجع السابق، الفقرات 29، 31، و45، و87 و92.
  19. المرجع السابق، الفقرات 50، 52، و60، و62، و66، و79-80، و84، و87-88.
  20. المرجع السابق، الفقرة 59.
  23. المرجع السابق، الفقرات 57-60.
  21. المرجع السابق، الفقرة 57.
  22. هيزر العائدي، "المدن الذكية" من أجل من؟ معالجة الاتصال الرقمي في الهند" ، في مسارات من أجل لتحقيق المساواة بين المناطق الحضريّة والإقليمية: معالجة أوجه عدم المساواة من خلال استراتيجيات التحول المحلي، تقرير المدن المتحدة والحكومات المحليّة السادس (يصدر قريبا)؛ مهمة المدن الذكية في الهند: ذكية من أجل من؟ مدن من أجل لمن؟ (نيودلهي: شبكة حقوق الأرض والسكن - الهند، 2018) ، [http://hlnr.org.in/documents/Smart\\_Cities\\_Report\\_2018.pdf](http://hlnr.org.in/documents/Smart_Cities_Report_2018.pdf) ؛ [http://www.researchgate.net/publication/317956873\\_An\\_urban\\_ecology\\_critique\\_on\\_the\\_Smart\\_City\\_model](http://www.researchgate.net/publication/317956873_An_urban_ecology_critique_on_the_Smart_City_model) ، العدد 1 (2018) 8-30، <https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1473095216645631> ؛ بروس ستيرلينج ، "توقف عن قول 'المدن الذكية' ، الأطلسي (12 فبراير 2018) ، <https://www.theatlantic.com/technology/archive/2018/02/stupid-cities/553052> ؛ يوهان كولدونغ وستيفان بارثيل ، "نقد للإيكولوجيا الحضريّة حول نموذج "المدينة الذكية" ، مجلة الإنتاج الأنظف رقم 164 (يونيو/حزيران 2017)، ص 95-101، [https://www.researchgate.net/publication/317956873\\_An\\_urban\\_ecology\\_critique\\_on\\_the\\_Smart\\_City\\_model](https://www.researchgate.net/publication/317956873_An_urban_ecology_critique_on_the_Smart_City_model) ؛ ستيفن بول، "حقيقة المدن الذكية: في النهاية سوف يدمرون الديمقراطية"، صحيفة الجارديان (17 ديسمبر/كانون الأول 2014) ؛ <https://www.theguardian.com/cities/2014/dec/17/truth-smart-city-destroy-democracy-urban-thinkers-buzzphrase>
  23. تطبيق نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضريّة المستدامة (الموئل الثالث) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، A/RES/71/235، العشرين من كانون الثاني/يناير 2017، الديباجة ؛ <https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=A/RES/71/235&Lang=E>
  24. كما هو مذكور في التقدم المحرز في تنفيذ الأجنحة الحضريّة الجديدة، مرجع مذكور أعلاه، الفقرة 61.
  25. التقدم المحرز في تنفيذ الأجنحة الحضريّة الجديدة، تقرير الأمين العام، A/73/83-E/2018/62، السابع من أيار/مايو 2018، الفقرة 10، <https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=A/73/83&Lang=E>
  26. المرجع السابق، الفقرة 3.
  27. التقدم المحرز في تنفيذ الأجنحة الحضريّة الجديدة (2022) ، مرجع سابق، الفقرة 32، نقلا عن الأجنحة الحضريّة الجديدة، مرجع سابق ذكره ، الفقرات 166-67.
  28. المرجع السابق، الفقرة 44.
  29. المرجع السابق، الفقرة 84(ج)
  30. انظر "التحالف الدولي للموئل-شبكة حقوق الأرض والسكن: طرق جديدة للعمل مع موئل الأمم المتحدة " *Land Times*/أحوال الأرض ، العدد 19 (أبريل 2020) ، اقرأ النسخة الكاملة لدراسة واقتراح HIC-HLRN (باللغة الإنجليزية) "نحو آلية مؤسسية لإشراك أصحاب المصلحة في إدارة موئل الأمم المتحدة الجديدة" (2020)، [http://www.hlnr.org/img/documents/UN-Habitat\\_Stakeholder\\_mechanism\\_final.pdf](http://www.hlnr.org/img/documents/UN-Habitat_Stakeholder_mechanism_final.pdf). اقرأ الملخص التنفيذي باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية.
  31. أكدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة من جديد أن "ممارسة الإخلاء القسري (التي تتعارض مع القوانين التي تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان) تشكل انتهاكا جسيما [لطائفة واسعة من] حقوق الإنسان، وخاصة الحق في السكن اللائق". انظر قرار لجنة حقوق الإنسان رقم 1993/77، 10 مارس 1993، فقرة 1 ؛ <http://www.hlnr.org/img/documents/ECN4199377%20en.pdf> ؛ و"حظر الإخلاء القسري"، القرار 2004/28، 16 نيسان/أبريل 2004، الفقرة 1، [http://www.hlnr.org/img/documents/E-CN\\_4-RES-2004-28.pdf](http://www.hlnr.org/img/documents/E-CN_4-RES-2004-28.pdf)
  32. المبادئ والخطوط التوجيهية الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي"، A/RES/60/147، آذار/مارس 2006 ؛ [http://www.hlnr.org/img/documents/A\\_RES\\_60\\_147\\_en.pdf](http://www.hlnr.org/img/documents/A_RES_60_147_en.pdf)